بقلم:

د. م نادر رياض

الصناعات المصرية والخروج من القفص

حالة- مصنع الحديد والصلب

أوردنا في المقال السابق عن أهمية وضرورة ما لا يجب إهداره مما تبقى من خطة تصنيع مصر الأولى وهى القلاع الصناعية المملوكة للدولة والتى أصابها التقادم والإهمال لكنها بقيت حجر زاوية لتحقيق الانطلاقة الصناعية .

وينحصر مقالنا اليوم عن إحدى أولويات البنية الأساسية الصناعية التى تحتاجها الصناعة المصرية لتتمكن من النهوض ألا وهو مصنع الحديد والصلب المملوك بالكامل للدولة باعتباره نقطة التوازن فى صناعة الحديد والصلب لما يملكه من إمكانيات لا تتوافر لغيره من المصانع الأخرى وفى عودته لممارسة دوره الوطنى الاقتصادى تمكين لباقى صناعات الحديد والصلب لتنطلق متكاملة معه لتحقق الطموحات المعقودة عليها داخلياً وخارجياً .

ويعتبر مصنع الحديد والصلب حجر الزاوية فى صناعة الحديد والصلب إذ يتميز عن غيره من المشروعات الأخرى بأنه الوحيد الذى ينتج الزوايا والخوص والقطاعات وأيضاً قضبان السكك الحديدية البطيئة (الديكوفيل)، كما انه يعتبر العمود الفقرى فى إنتاج حديد التسليح وشرائح الصاج المدرفلة على البارد بخلاف المصانع الأخرى التى لا تنتجها.. بدأ المصنع نشاطه مع خطة تصنيع مصر التى تبناها الدكتور عزيز صدقى تحت حكم الرئيس جمال عبد الناصر وذلك بتكنولوجيا ألمانية لم تستمر طويلاً لقطع العلاقات مع ألمانيا من الجانبين مما نحا بالقيادة السياسية إلى التوجيه باستخدام التكنولوجيا الروسية التى بدأت متقدمة على محدوديتها إلا أن تأخرها عن مواكبة التكنولوجيات الحديثة عرض مصنع الحديد والصلب لكثير من الكبوات مع انقطاع خطوط التواصل التكنولوجى مع روسيا بالإضافة إلى تلك التكنولوجيات القديمة لم تعد مطبقة فى روسيا ذاتها فيما بعد .

يعمل بالمصنع نحو ١٣٠٠٠ عامل وتستخدم آلاف الصناعات المصرية منتجاته كمدخل اساسى لمنتجاتها كما يصدر المصنع حوالي ٢٠٪ من إنتاجه للخارج ويغطى بجميع منتجاته كافة المرافق والخدمات والورش الميكانيكية والكهربائية ومعدات النقل ويستحوذ على مناجم الخامات والحجر الجيري والدولوميت ويشمل الإنتاج جميع مراحل تصنيع منتجات الصلب من إنتاج الحديد الغفل (الزهر) من خامات الحديد المتوفرة محلياً وكذا تحويل الزهر الى صلب والصب فى صورة مربعات وبلاطات درفلة المسطحات ودرفلة القطاعات الطويلة .. هذا الصرح الصناعي العملاق يعانى حالياً من الحاجة الملحة لتحديث خطوط إنتاجه والمضي قدماً فى تطوير التكنولوجيا المستعملة حتى لا يتوقف عن الإنتاج وذلك بعدد من المحاور الهامة تتمثل فى :

أولا - كخطة عاجلة ،البدء فوراً فى إجراءات استيراد ٣٠٠ ألف طن فحم كوك حتى لا تتوقف الأفران العالية وذلك لحين إتمام أعمال تأهيل وصيانة بطاريات شركة الكوك المنهارة حالياً والتي من المتوقع أن تستغرق أعمال تجديدها حوالي ثلاث سنوات وفى نفس الوقت استمرار التنسيق مع مصنع الكوك والسعي لإيجاد علاقة إستراتيجية بين مصنعى الحديد والصلب و الكوك وذلك للارتباط الوثيق بينهما فى هذه الصناعة.. ثانياً – تنفيذ خطة خمسية لتطوير وتحديث خطوط الإنتاج تعتمد على تكنولوجيا ألمانية تعمل على: إنشاء خط متكامل لإنتاج حديد تسليح بطاقة ٦٠٠ ألف طن سنوياً يعتمد بصفة أساسية على فرن كهرباء لصهر الخردة مشتملاً على وحدة صب المربعات .. تأهيل الكسارات والطواحين والمناخل بالمناجم وإحلال وتجديد الكراكات ومعدات النقل الثقيل بالمناجم والمحاجر

تطوير وسائل نقل الخامات للمصانع (جرارات خطوط سكك حديدية وعربات نقل المعدن المنصهر – خطوط السيور الناقلة – الشاحنات ومعدات النقل الثقيل) .. إحلال وتجديد معدات مركز التحكم الآلي فى الشبكات الكهربائية بالشركة - تحديث أجهزة القياس والمعايرة ووضع آليات لضبط أداء وحدات إنتاج الطاقة بالمصانع - تأهيل الورش الإنتاجية لتحسين كفاءة وجودة إنتاج قطع الغيار اللازمة للتشغيل المستمر. .

أخذاً في الاعتبار أهمية عنصر الوقت في انجاز الهيكلة الفنية والتكنولوجية والبدء فوراً في تأهيل الكوادر الفنية وتزويدها بمعامل متابعة الإنتاج وقياسات الجودة ،إذ أن الوقت الحالي يشهد انخفاضاً في أسعار الحديد والصلب بالخارج في الوقت الذي تتجه أسعار الحديد والصلب المنتج محلياً لارتفاع التكلفة الصناعية متأثرة بارتفاع أسعار الوقود والغاز والكهرباء وأيضاً الأجور ، مما يهدد بإحداث فجوة سعرية فى أسعار الحديد والصلب ينجم عنها زيادة الإقبال على المستورد من الحديد والصلب مما يسبب ركوداً للمنتج المحلى منه.. ولعل هذا الموقف يحدو بنا إلى إعادة النظر في ضرورة العودة لتبعية وإشراف وزارة الصناعة على مصنع الحديد والصلب المملوك للدولة وكذا الصناعات الاستراتيجة الأخرى والتي تشكل أهمية إستراتيجية للبنية التحتية الصناعية وذلك لأنها الوزارة الأولى والأكثر تخصصاً في عملية النهوض بتلك الصناعات وتوفير الحماية والرعاية المطلوبة لها كي تؤدى دورها الوطني بعد أن طال أمد إهمالها مما أوصلها لهذه الحالة المتأخرة. هذا مع عدم الإخلال بتبعية المصانع والشركات الداخلة فى برامج الإدماج أو التصفية أو البيع لوزارة قطاع الإعمال العام بوضعها الحالى لما لها من خبرة تراكمية فى مثل هذه الإجراءات.. بقى أن نؤكد على أن مصانع الحديد والصلب المصرية المملوكة بالكامل للدولة تشكل نقطة توازن فى سوق الحديد ، وفى انهيار هذا المصنع ستقع الصناعة المصرية بالكامل فريسة فى أيدى الاحتكارات الساعية إلى الربحية السريعة بعض النظر عن مقتضيات النهوض بباقى الصناعات... وإلى لقاء متجدد نتواصل فيه حول إحدى القلاع الصناعية أو المرافق المملوكة للدولة والتى تدخل فى منظومة النهوض بالصناعة المصرية كمكون داعم لها.

■ كاتب المقال: رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية

www.naderriad.com.eg

جريدة الاخبار(صفحة19) 2013/4/9